الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس النواب

(المادة 100 من الدستور)

جواب رئيس الحكومة

الدكتور سعد الدين العثماني

سؤال المحور الأول

البعد الاجتماعي في السياسات العمومية

الاثنين 8 ربيع الأول 1439 (27 نونبر 2017)

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة المتعلقة بالبعد الاجتماعي في السياسات العمومية، والذي من الطبيعي أن يكون في صميم عمل الحكومة، بل وأن يشكل أولى أولوياتها، بالنظر إلى ارتباطه بحق المواطن المغربي في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وسبل العيش الكريم.

وقد ركزت الحكومة منذ توليها تدبير الشأن العام على جعل البعد الاجتماعي في صميم السياسات العمومية، وهو ما تؤكده مكانة هذا البعد في البرنامج الحكومي وقوانين المالية لفترة الولاية الحكومية الحالية، (للتذكير فنصف ميزانية السنة المالية 2018 ستتوجه للقطاعات الاجتماعية).

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة عازمة على مواصلة النهوض بالأوضاع الاجتماعية للمواطنات والمواطنين في مختلف مجالات التربية والتكوين والخدمات الصحية والشغل، ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية والقروية والتصدي للهشاشة والفقر ودعم الفئات الهشة وصيانة التماسك الاجتماعي والأسري، وذلك عبر ترصيد المكتسبات المنجزة، واقتراح جملة من الإجراءات والتدابير العملية الطموحة.

أولا- تحسين الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والشغل والسكن

1-تحسين الخدمات في مجال التربية والتكوين

لقد أولت الحكومة أهمية كبرى لورش إصلاح التعليم، حيث تم اتخاذ حزمة من الإجراءات النوعية لحل **إشكالية الاكتظاظ في الأقسام الدراسية**، بهدف الوصول إلى 30 تلميذا في السنة الأولى ابتدائي و 40 تلميذا كحد أقصى في هذه المرحلة في أفق تقليصه، **من خلال إطلاق عملية تشغيل واسعة في قطاع التربية الوطنية** وضبط الزمن المدرسي، إلى جانب إطلاق **برنامج وطني واسع لتجهيز وتحديث المؤسسات التعليمية** لتحسين ظروف العمل، سواء

بالنسبة للأطر الإدارية أو التربوية، وإحداث 55 مؤسسة تعليمية و10داخليات و 1948حجرة دراسية في إطار الدخول المدرسي الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة عازمة على مواصلة دعم منظومة التربية والتكوين بالإمكانيات المادية والبشرية الكفيلة بتحسين استفادة أبناء المغاربة من هذه الخدمة الاجتماعية **الأساسية، حيث رصد، برسم قانون المالية لسنة 2018، مبلغ 59,2 مليار درهم للتربية والتكوين أي بزيادة 5 مليار درهم مقارنة بميزانية 2017، كما تم توفير 20 ألف منصب شغل بالتعاقد على مستوى قطاع التعليم، على أن يبلغ عدد المشتغلين بالتعاقد في هذ القطاع حوالي 55 ألف ما بين 2018 - 2019.**

وفيما يخص الدعم الاجتماعي في مجال التربية والتكوين، فقد واصلت الحكومة تنفيذ التدابير الرامية إلى تجاوز المعيقات التي تحول دون تمدرس أبناء الفئات المعوزة وخاصة بالوسط القروي، وذلك ضمانا للإنصاف وتحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء المغاربة، من خلال المبادرة الملكية السامية "مليون محفظة"، الداخليات والمطاعم المدرسية، النقل المدرسي وبرنامج تيسير للتحويلات المالية المشروطة.

وفي هذا الإطار**:**

بلغ عدد المستفيدات والمستفيدين المبادرة الملكية السامية "مليون محفظة" حوالي 4 مليون و263 **ألف مستفيدة ومستفيد برسم الموسم الدراسي الجاري 2018/2017؛**

بلغ عدد المستفيدات والمستفيدين من الداخليات 158.528 تلميذا برسم الموسم الدراسي الجاري 2018/2017، مع الإشارة أن المستفيدين من خدمات الداخليات ينحدرون **من الوسط القروي (بزيادة حوالي 4 % مقارنة مع السنة الماضية)**

بلغ عدد المستفيدات والمستفيدين من المطاعم المدرسية بالتعليمي الابتدائي والثانوي الإعدادي من إلى أزيد من 1.252.400 مستفيدة ومستفيد برسم الموسم الدراسي الجاري 2018/2107؛

كما تم اقتراح زيادة جديدة في منحة الإطعام برسم ميزانية 2018، لتصبح قيمة المنحة 20 درهما، وتنتقل قيمة التغذية اليومية في المطاعم المدرسية بالسلك الابتدائي من 1.40 درهم إلى 2 دراهم.

ارتفع عدد التلميذات والتلاميذ المستفيدين من النقل المدرسي إلى 182.577 مستفيد(ة) برسم الموسم الدراسي الجاري 2018/2017، مقابل 147355 في الموسم الفارط، أي بزيادة 24 %؛

بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج تيسير لمحاربة الهدر المدرسي إلى 448000 أسرة خلال الموسم الدراسي الحالي أي حوالي 742000 تلميذ(ة)؛

تم توسيع قاعدة الممنوحين في التعليم العالي، حيث سيصل عدد الممنوحين لهذه السنة الى 366.000 طالب ممنوح أي بزيادة 37.000 منحة جديدة بالمقارنة مع السنة الماضية، أي حوالي 10 %؛

كما تم توسيع قاعدة الطلبة والمتدربين الممنوحين لتشمل، ولأول مرة، قطاع التكوين المهني بنفس شروط منحة الطلبة الجامعيين، وهو الإجراء الذي سيسمح بالتمكين التدريجي لحوالي 70 ألف متدرب حاملي شهادة الباكالوريا من المنحة، بغلاف مالي سيناهز 400 مليون درهم.

ارتفعت الطاقة الاستيعابية بالأحياء والاقامات الطلابية إلى 69 ألف سرير، أي بزيادة 16% مقارنة مع السنة الماضية، بالإضافة الى ذلك، تم عقد اتفاقيات مع الخواص لبناء إقامات سكنية خاصة بالطلبة، الشيء الذي سيسهم بشكل ملموس في الرفع من الطاقة الاستيعابية.

تم الحرص على فتح المطاعم الجامعية في أجل أقصاه 15 أكتوبر2017، كما تم تعميم أسلوب المناولة على كل المطاعم لتحسين جودة الوجبات. وللإشارة، فقد بلغ عدد الوجبات خلال سنتي 2016-2017 ما يقارب 9 ملايين وجبة سنويا وستصل هذه السنة الى أكثر من عشرة مليون وجبة .

دخل مشروع التغطية الصحية الإجبارية عن المرض لفائدة الطلبة حيز التنفيذ ابتداء من نوفمبر 2015، ومن المفروض أن يستفيد منه 280.000 طالب بمؤسسات التعليم العالي العام والخاص بميزانية إجمالية تقدر ب 110 مليون درهم؛

2-تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية

تحظى السياسة الصحية بالأولية في عمل الحكومة، وهو ما يؤكده ارتفاع الاعتمادات المخصصة للقطاع **برسم ميزانية 2018 والتي بلغت 14.79 مليار درهم، أي بزيادة حوالي 5 %**، مع تخصيص أزيد **من 4 آلاف منصب شغل بهذا القطاع**، مقابل 1500 برسم سنة 2017.

وفي إطار تفعيل السياسة الصحية، فقد تم العمل على تنفيذ جملة من التدابير والإجراءات من أبرزها:

أ-بدء تعميم التغطية الصحية

للفئات المستهدفة من خلال **اعتماد القانون رقم 98.15** المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، وتوقيع اتفاقية إطار للشراكة والتعاون من أجل تسهيل الولوج للخدمات الصحية لفائدة حوالي 20000 مهاجر.

ب-تحسين الولوج إلى الأدوية والمستلزمات الطبية

من خلال تخفيض أثمنة 135 دواء إضافي.

ج-تنمية الصحة بالعالم القروي

من خلال تقديم عدة خدمات في مجال الصحة المتنقلة ومنها الوحدات الطبية المتنقلة التي توفر بانتظام (كل 3 أشهر) خدمات صحية متنوعة من أهمها خدمات الصحة الانجابية على مستوى الدواوير النائية بالإضافة الى تنظيم القوافل الطبية والحملات التحسيسية. كما سيتم العمل على فتح المراكز الصحية المغلقة وإعادة تشغيلها.

د-التكفل بالأمراض السارية وغير السارية

من خلال:

- التكفل والرعاية الصحية لفائدة أكثر من 11 ألف شخص متعايش مع فيروس نقص المناعة البشري؛
- الكشف والتكفل بحوالي 150 ألف شخص مصاب بداء السل؛
- التكفل بما يناهز 100 ألف من مرضى السرطان بالمراكز الجهوية للأنكولوجيا بشراكة مع مؤسسة للا سلمى للوقاية وعلاج السرطان؛
- توفير الأدوية للتكفل ب 165 ألف مريض نفسي يتابعون العلاج بمراكز الرعاية الصحية الأولية.
- توفير الأدوية الأساسية لفائدة أزيد من 748 000 من مرضى السكري؛
- التكفل ب 6710 من مرضى القصور الكلوي بالمراكز العمومية؛
- التكفل ب 2993 من مرضى القصور الكلوي من خلال شراء الخدمات من القطاع الخاص.

وفضلا عن ترصيد هذه الجهود المبذولة، فإن سياسة الحكومة في مجال الصحة للفترة 2017-2021 تهدف إلى مواصلة تعميم وتحسين الخدمات الصحية، وتحسين ظروف استقبال المواطنين في المستشفيات عبر مواصلة تطوير برنامج "خدماتي"، موازاة مع توفير الأدوية، وتحسين حكامة القطاع

على مستوى التدبير الجيد للموارد البشرية، وتوزيعها بشكل متوازن على مجموع التراب الوطني لا سيما بالمناطق التي تعاني من الخصاص.

3-تحسين الولوج إلى الشغل

تعمل السلطات العمومية على تنفيذ سياسة إرادية لإنعاش التشغيل، ووضع السبل الكفيلة بتطويرها وتحسين أدائها.

وفي إطار تحقيق التنسيق والالتقائية بين مختلف السياسات القطاعية التي لها علاقة بإنعاش التشغيل، **تم إعداد مشروع المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في افق 2021** الذي يأخذ بعين الاعتبار الاجراءات التي تقترحها **الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في افق 2025**. ومن المنتظر أن يساهم هذا المخطط في الرفع من جودة الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل، وكذا تعبأة جميع الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص والمجتمع المدني والتعاون الدولي في اتجاه تحسين وإنعاش التشغيل وتدعيم الاندماج السوسيو-اقتصادي لشريحة هامه من الباحثين عن شغل.

ويرتكز المخطط التنفيذي لهذه الاستراتيجية، والذي سيعتمد في شهر دجنبر 2017، على خمسة محاور أساسية وهي:

- دعم إحداث مناصب الشغل؛
- ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل؛
- تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة؛
- تحسين ظروف العمل واشتغال سوق الشغل؛
- دعم البعد الجهوي في التشغيل.

هذا، وتتلخص أهم التدابير المتخذة من طرف الحكومة في مجال دعم التشغيل فيما يلي:

أ-اقتراح، برسم مشروع قانون المالية 2018، دعم المقاولات والجمعيات حديثة النشأة،

من خلال إعطاء تحفيزات **ضريبية** (إعفاء من الضريبة على الدخل في حدود سقف 10.000 درهم) **واجتماعية** (تحمل الدولة لحصة المشغل برسم الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، وذلك لمدة 24 شهرا **وفي حدود 10 أجراء (بدلا من 5 سابقا)**، شريطة أن يتم التشغيل خلال السنتين الأوليين **من الشروع الفعلي** في نشاط المقاولة، مع تمديد العمل بهذا التحفيز إلى سنة 2021.

ب-تحسين قابلية تشغيل الفئات صعبة الإدماج

من خلال العمل على اكتساب الباحثين عن شغل للمؤهلات الضرورية، من خلال ثلاثة أنواع من التكوينات: **(أ) تكوين تعاقدي** لتمكين الباحثين عن شغل من اكتساب القدرات المطلوبة لشغل مناصب محددة و**(ب) تكوين تأهيلي** أو تحويلي من أجل تيسير إدماج حاملي الشهادات في الحياة العملية و**(ج) تكوين لفائدة القطاعات الواعدة** من خلال تطوير مؤهلات الأجراء وتلبية حاجياتهم للتكوين المستمر.

ج-وضع برنامج "تأطير"

الذي يرمي إلى وضع منحة لإعادة التأهيل لكل متدرب تحدد في مبلغ 1000 درهم شهريا في حدود سنة من التدريب لفائدة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة طويلة الأمد، حيث تم في هذا الصدد، ابتداء سنة 2014 تنفيذ مبادرة لتكوين 10.000 شاب وشابة في مهن التدريس الخصوصي بالنسبة للحاصلين على شهادة الإجازة.

4-دعم الولوج إلى السكن اللائق

حرصا من الحكومة على استثمار المكتسبات والبحث على السبل الناجعة لمواجهة التحديات المتجددة في مجال توفير سكن لائق لكل المواطنين خاصة منهم ذوي الدخل المحدود وغير القار، وتمتعيهم بعيش كريم، فإنها عازمة على مواصلة تنفيذ مختلف البرامج الجارية وتحسينها، وذلك من خلال مواصلة **تنفيذ برنامج "مدن بدون صفيح"، ومعالجة السكن غير اللائق** بجميع أشكاله سواء تعلق الأمر بالسكن الصفيحي، الأحياء العشوائية أو غير القانونية وكذا السكن المهدد بالانهيار، و**برامج التأهيل الحضري** وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز وغير القانونية.

وتعتزم الحكومة في هذا الإطار اتخاذ مجموعة من التدابير كما يلي:

- إنتاج 800.000 وحدة سكنية في أفق 2025 لتقليص العجز والحد من جميع أشكال السكن غير اللائق؛
- السعي إلى معالجة 55% من مائة وعشرين ألف أسرة التي تعيش في دور الصفيح في إطار البرنامج الوطني" مدن بدون صفيح "في أفق سنة 2021 ؛

- التأهيل الحضري للأحياء غير القانونية لتحسين ظروف سكن ما يفوق 200.000 أسرة؛
- التعاقد بشأن معالجة 17.555 بناية مهددة بالانهيار وتفعيل دور الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط؛
- تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي والسكن المنخفض التكلفة وإحداث منتوج موجه للأسر المعوزة؛
- إعادة النظر في سياسة دعم حصول الطبقة الوسطى على السكن؛
- إطلاق برنامج للسكن بالمجالات القروية مع مراعاة الطابع المعماري والخصوصيات الجهوية والمحلية.

ثانيا- تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي

في إطار التنمية القروية وتقليص الفوارق المجالية بالوسط القروي، فإن الجهود متواصلة بإعداد برنامج طموح لتنمية العالم القروي **"برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي"** برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 -2023، بغلاف مالي يقدر بـــــــ 50 مليار درهم.

وفي إطار هذا الورش الاجتماعي الطموح والمتكامل، مكّنت الدّراسة الميدانية المنجزة من سنة 2014 والتي همّت كل جهات المملكة، من تحديد حاجيات كل دوار وكل منطقة من البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية. حيث خلصت هذه الدراسة إلى تحديد **أزيد من 24 ألف دوار، في 1.253 جماعة تعاني من الخصاص**، وتستلزم استثمارات للتأهيل الاجتماعي، ويرتكز هذا البرنامج على مبدأ الالتقائية والتكامل في برمجة وتنفيذ المشاريع.

وسيتم تمويل هذا البرنامج من طرف 8 شركاء كالتالي:

- ✓ المجالس الجهوية: 40% (20 مليار درهم)؛
- ✓ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 8% (4 مليار درهم)؛
- ✓ صندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية: 21% (10,5 مليار درهم)؛
- ✓ وزارات الفلاحة، التجهيز، الصحة، التعليم و المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: 31% (15,3 مليار درهم).

وقد تمت انطلاقة الأشغال في مجموعة من الجهات تهمّ ما مجموعه 149 مشروعا بغلاف مالي يقدر بـــ 954,16 مليون درهم. ومن بين هذه المشاريع تمّ انتهاء الأشغال بـــــــ 20 مشروعا بغلاف مالي يناهز 96 مليون درهم.

وللإشارة، سيتم ضخ مبلغ 3,5 مليار درهم بصندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية، بموجب قانون المالية 2018.

ثالثا- دعم التماسك الاجتماعي وحماية الطفولة والمساواة والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

في مجال التماسك الاجتماعي، **تم اعتماد مخطط العمل الوطني 2017-2021** للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الذي يتكون من أوراش ومشاريع وإجراءات لأجل محاربة أسباب الإعاقة وضمان مستوى عيش جيد.

ومن **أجل حماية الأطفال والعناية بهم**، تم إطلاق برنامج تأهيل 41 مؤسسة للرعاية الاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية صعبة، وفتح وتفعيل خدمات 7 وحدات لحماية الطفولة، كما تم إطلاق برنامج السلامة لحماية الأطفال من مخاطر الأنترنت، **وتمكين الأطفال بدون هوية من الحق في التعليم.**

كما تم اعتماد **الخطة الحكومية للمساواة إكرام 2** برسم 2017- 2021 بهدف حماية النساء وتعزيز حقوقهن وتقوية فرص عملهن وتمكينهن اقتصاديا، ونشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية.

وفي نفس الإطار، ستحرص الحكومة، في إطار تنفيذ التزاماتها بموجب البرنامج الحكومي، على وضع **سياسة وطنية للأشخاص المسنين** واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لضمان كرامتهم وحقوقهم، وتفعيل المرصد الوطني للأشخاص المسنين، وتطوير أساليب بديلة عن التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين، وتعزيز التكوين والتدريب في مهن الشيخوخة. ويأتي هذا في ظل تحول قيمي وثقافي يشهده المجتمع المغربي يؤدي إلى الارتخاء في الروابط الاجتماعية.

رابعا- مواصلة دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

مكنت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على مدى عشر سنوات، من إنجاز 44000 مشروعا باستثمار إجمالي بلغ 39.5 مليار درهم، ساهمت فيه المبادرة ب 25.9 مليار درهم. أما العدد الإجمالي للمستفيدين فقد وصل 10 مليون شخص، يتمركز 50% منهم بالعالم القروي. كما تم تسجيل ما يزيد عن 8800 نشاطا مدرا للدخل استفاد منه أكثر من 132 ألف شخص.

وتعتزم الحكومة مواصلة دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من خلال:

- برمجة مشاريع تنموية تراعي الفعالية وجودة الخدمات المقدمة مع التركيز على روح التنمية البشرية؛
- ضمان استدامة الانجازات وتحصين المكتسبات.

خامسا- تطوير حكامة برامج الحماية الاجتماعية

يقوم منظور الحكومة للدعم الاجتماعي على إرساء التقائية وتكامل السياسات الاجتماعية العمومية وتطوير **حكامة الدعم الاجتماعي وتعزيزه، وذلك من خلال جملة من التدابير والإجراءات العملية:**

وضع نظام لرصد الفئات الفقيرة والهشة من خلال اعتماد قاعدة معطيات موحدة لضمان حسن الاستهداف؛

تطوير حكامة ومردودية منظومة **الدعم الاجتماعي**، وذلك على مستوى المؤسسات، والنظم المعلوماتية، وآليات الدعم والاستهداف، وطرق التوزيع، والمراقبة؛

تحسين شروط تطبيق مبادرتي دعم الأرامل وصندوق التكافل العائلي، الذي بلغ عدد المستفيدات منه 77455 أرملة لحد الآن، وذلك عن طريق تبسيط المساطر، ومراجعة وتيسير إجراءات وشروط الاستفادة، بغية الرفع من عدد المستفيدات فعليا من هذا الدعم وتوسيع المستفيدين من التكافل العائلي. وفي هذا الإطار نص مشروع قانون المالية لسنة 2018 على توسيع الفئات المستفيدة لتشمل الأمهات المطلقات أو المهملات، والأطفال في حالة وفاة أمهاتهم المطلقات أو المهملات.

وفي هذا الإطار، فإن تنفيذ البرامج الاجتماعية الموجهة للفئات الاجتماعية المعوزة والهشة التي يعد مكسبا هاما لبلادنا، يتطلب اعتماد تصور شمولي يضمن الانسجام والتكامل والالتقائية فيما بينها، تفاديا لأي ارتباك في تدبير هذه البرامج وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك بسبب، إما الاستفادة المزدوجة لبعض الأشخاص من برامج متشابهة الأهداف، أو إقصاء آخرين من الاستفادة من البرامج المعنية بالرغم من توفرهم على شروط الاستحقاق، أو استفادة أشخاص لا يتوفرون على معايير الاستحقاق.

ولتجاوز هذا الوضع، فقد كان من اللازم التفكير في تحسين الاستهداف من خلال مشروع مهيكل على المدى المتوسط من 2017 إلى 2021، يتمثل في **إرساء "سجل اجتماعي موحد" على الصعيد الوطني** سيمكن من تسجيل الأسر المرشحة للاستفادة من إحدى البرامج الاجتماعية وإخضاعها للتفييء حسب

مؤشرات سوسيو-اقتصادية، وبالتالي تمكين البرامج الاجتماعية من معطيات ديمغرافية وسوسيو-اقتصادية دقيقة ومحينة للأسر المرشحة من خلال آلية تسجيل وتفييء موحدة ومتجانسة على الصعيد الوطني.

وسيشكل هذا السجل المدخل الوحيد للاستفادة من مختلف البرامج الاجتماعية، حيث يحدد لكل أسرة ترتيبها في سلم المؤشر السوسيو-اقتصادي، وبالتالي مدى أهليتها للاستفادة من البرامج الاجتماعية. وللإشارة، **فإن تفعيل هذا النظام الموحد يعد إحدى الأولويات في الوقت الراهن.**

وفي الختام، أود التأكيد على أن الحكومة عاقدة العزم على مواصلة تنزيل مختلف التدابير والإجراءات الكفيلة بمعالجة الاختلالات المسجلة على المستوى الاجتماعي وتوفير الشروط اللازمة لضمان العيش الكريم للمواطنات والمواطنين وضمان التوازن والاستقرار الاجتماعيين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.